مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر - العدد الثاني - (2014) 7 - 36
المعهد العربي للتخطيط

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : ادلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

أمين حواس*
مجدي الشوربجي**
يوسفي رشيد***

ملخص

تستهدف هذه الدراسة قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي لـ 13 بلدا من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990 – 2011. ولتحقيق ذلك تم استخدام منهج يمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقطع المستعرض، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من البلد و الدورات التجارية. ولتقدير النماذج المستخدمة تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الزيادة في درجة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة ضئيلة في معدل النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة. و قد تم الحصول على هذه النتائج بعد التحكم في المتغيرات التالية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تنمية القطاع المالي، الاستثمار المحلي الإجمالي، معدل التضخم المحلي، معدل نمو السكان، الديمقراطية، جودة إدارة الحكم. ولزيادة الأثر الموجب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يجب على حكومات البلدان محل الدراسة القيام بـ : (1) رفع مستوى جودة إدارة الحكم من خلال مكافحة الفساد واحترام القانون والنظام وتحسين الجودة البيروقراطية. (2) دعم الديمقراطية من خلال زيادة الحريات المدنية والحقوق السياسية. (3) العمل على تنمية القطاع المالي. (4) الحفاظ على معدل تضخم مستقر.

The Impact of Trade Openness on Economic Growth: Empirical Evidence from The MENA Countries

Amine Haouas
Majdi Al-Shourbagui
Youcef Rachied

Abstract

This study aims to measure the impact of economic openness on economic growth for 13 countries in the Middle East and North Africa during 1990 2011–. To achieve this objective, we used the Panel Data Approach, by applying The Fixed Effects Models with Country – Specific and Time – Specific Fixed Effects. To estimate the models, we applied Feasible Generalized Least Square (FGLS).The results of the study showed that the increase in the degree of trade openness leads to a small increase in the rate of economic growth in the countries under study. These results has been obtained after controlling the following variables : foreign direct investment, financial sector development, investment in human capital , gross domestic investment , domestic inflation rate , rate of population growth , democracy, and the quality of governance. To increase the positive impact of trade openness on economic growth, governments of these countries conduct the following: (1) improve the quality of governance by fighting corruption, the rule of law, and improve the quality of the bureaucracy, (2) support for democracy through greater civil liberties and political rights, (3) financial sector development, and (4) maintain a stable rate of inflation.

* أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت (الجزائر)، البريد الإلكتروني: aminehaouas@yahoo.fr

**استاذ التعليم العالي ورئيس قسم الاقتصاد، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا(مصر)، البريد الإلكتروني: mshourbagui@yahoo.com

*** استاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم (الجزائر)، البريد الإلكتروني: youcefi20022002@yahoo.fr

أولاً: مقدمة

تعتبر العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي احد اهم المواضيع في مجال الاقتصاد الدولي ونقطة خلاف قديمة في أوساط المفكرين الاقتصاديين وصناع القرار. فبالإضافة الى مختلف نظريات و نماذج التجارة الدولية ، تم اللجوء إلى عدد من الدراسات الإحصائية و التجريبية لدعم أو رفض قضية " التجارة الحرة Free Trade ". فمن جهة ، دافعت مختلف المدارس الفكرية منذ عهد آدم سميث في أواخر القرن الثامن عشر على التجارة الحرة ، بالتركيز على المكاسب المستمدة منها. ومن جهة أخرى، عرض المشككون في قضية التجارة الحرة حججاً مضادة في الأدبيات الاقتصادية، و أوجه القصور المختلفة لتقديرات الدراسات التجريبية.

في الواقع ، يعتقد المتفائلون بالتجارة أنها تعمل على تعزيز كفاءة تخصيص الموارد ، تحقيق وفورات الحجم ، تسهيل نشر المعرفة ، تعزيز التقدم التكنولوجي ، وتشجيع المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية والتي تؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق الأمثلية في عمليات الإنتاج و تطوير المنتجات الجديدة (Buss and Koniger, 2012) .

في هذا الصدد ، تتوقع نظرية النمو الداخلي Endogenous Growth Theory أن ينمو اقتصاد مفتوح ما بشكل أسرع من اقتصاد مغلق عن طريق تأثير الانفتاح التجاري على التحسينات التكنولوجية. وينجلي ذلك من خلال تلخيص المفاهيم النظرية لعدد من الدراسات الاقتصادية المؤثرة في ميداني التجارة و النمو، و التي تؤكد على آليتين رئيسيتين يمكن للتجارة الدولية من خلالهما أن ترفع معدل نمو البلدان على المدى الطويل. أولها ، تمكن التجارة من استخدام أصناف متنوعة (Romer, 1987) وذات جودة عالية (Aghion and Howitt, 1992) من المنتجات الوسيطية و المعدات الرأسمالية .[1]ثانيها ، تلعب التجارة دورا هاما كقناة لتحويل الأثر الانتشاري للمعرفة Knowledge Spillovers عبر البلدان (انظر على سبيل المثال:Grossman and Helpman ، 1991 ;Coe and Helpman ، 1995 ; Coe et al. ، 1997 ; Keller, 2000, 2004, 2010) . فالبلدان التي تستخدم المنتجات الوسيطية و المعدات الرأسمالية بشكل واسع في عمليات الإنتاج تجني فوائد اكبر بسبب تجسيد تلك المنتجات للمعرفة الأجنبية. كما أن الأثر الانتشاري الذي يحدث نتيجة عملية نشر المعرفة جراء زيادة حجم المنتجات المستوردة يتميز بتكاليف أقل مقارنة بتكاليفه البديلة –تتضمن تكاليف البحث والتطوير R&D costs لتطوير المنتج –. أكثر من ذلك ، يمكن للواردات أن تسهل عملية تعلم كل ما يتعلق بالمنتج (على سبيل المثال، الهندسة العكسية)، محفزة بذلك إمكانية تقليد أو ابتكار منتجات منافسة. كذلك، تعمل العلاقات التجارية على تحفيز تفاعل الأفراد مع القنوات الأخرى للاتصال التي تؤدي إلى التعلم الواسع

لطرق الإنتاج ، تصميم المنتجات ، الطرق التنظيمية ، وشروط السوق. على ذلك ، يمكن للبلد الذي يقوم باستيراد السلع الجديدة أولا ، أن ينتجها بنفسه ثانياً ، وأن يقوم بتصديرها في نهاية المطاف (Chuang,1998).

على عكس الأدبيات النظرية ، لا تقدم الأدبيات التجريبية الحالية دليلاً واضحا حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ؛ ففي حين أن العديد من الدراسات تقدم دليلاً على أن زيادة الانفتاح له تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، تجد دراسات أخرى صعوبة في العثور على علاقات إيجابية قوية أو حتى أن هناك علاقات سلبية بين الانفتاح والنمو. بعض الدراسات (Rodriguez and Rodrik, 1999; Rodriguez, 2006) ترى أن المتغيرات التي تمثل السياسة التجارية هي في الغالب غير مترابطة مع النمو ، في حين أن حصص التجارة يمكن أن تترابط مع مستويات الدخل و معدلات النمو. إلا أن التعقيد الذي تتميز به روابط السببية Causality والذاتية Endogeneity بين حصص التجارة، النمو و المصادر الأخرى للنمو تجعل من الصعوبة بمكان العثور على تأثير قوي للانفتاح على النمو الاقتصادي.

على هذا الأساس ، تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية و النمو الاقتصادي في اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا يتطلب منا تقسيم البحث إلى عدة أجزاء ، أولاً ، يعمل الجزء الاول من الدراسة على إبراز بعض الأطر النظرية و التجريبية التي ركزت على أهمية الانفتاح التجاري في رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلدان. أما الجزء الثاني ،سنحاول فيه التعريف بالمنهجية المستخدمة في تقدير العلاقة لعينة مكونة من 13 بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة مابين 1990–2011. أما في الجزء الثالث، فيتم تحليل النتائج التجريبية لقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في عينة الدراسة. بينما يخصص الجزء الأخير للملاحظات الختامية.

ثانياً: استعراض الأدبيات

تشير نظرية النمو الداخلي القائمة على نماذج التغير التكنولوجي الداخلي الى وجود العديد من القنوات التي يمكن للتجارة من خلالها أن تؤثر على النمو الاقتصادي. فالانفتاح التجاري يعمل على توفير المدخلات المستوردة التي تجسد التكنولوجيا الجديدة ، مما يرفع عوائد الابتكارات للمنتجين المحليين عن طريق زيادة الحجم الفعال للسوق الذي يواجهونه ، كما أنه يسهل تخصص بلد ما في الانتاج مكثف البحوث (Huang and Chang, 2013). علاوة على ذلك ، يواجه الاقتصاد الأكثر انفتاحاً تنافسية أكبر ، مما يحفز على رفع الإنتاجية و التي تحفز بدورها النمو

الاقتصادي (Romer, 1989 ;Ades and Gleaser، 1999 ; Grossman and Helpman, 1990, 1991 ; Rivera – Batiz and Romer, 1991 ; Barro and Sala – i – Martin , 1997 ; Alesina et al . 2000 ; Baldwin et al. 2005).

على عكس ذلك ، تدعي بعض الدراسات النظرية أن الانفتاح التجاري قد يضر في الواقع بالنمو الاقتصادي. فبوجود التكامل الاقتصادي ، تزيد حدة المنافسة وتنخفض الارباح المتوقعة ، وبالتالي يتم تثبيط الابتكار عندما تقود زيادة انفتاح الاقتصاد الى التخصص في القطاعات ذات " التخلف النسبي Comparative Disadvantage " في أنشطة R&D. علاوة على ذلك ، يمكن للانفتاح أن يخفض من معدلات النمو على المدى الطويل إذا تخصص اقتصاد ما في القطاعات ذات التخلف النسبي ، أو في القطاعات ذات الابتكارات التكنولوجية أو التعلم بالممارسة المتقادمة. لذلك ، في هذه الحالة اذا وجدت الحماية التي تشجع الاستثمار في قطاعات الابحاث المكثفة ، فيمكن لهذا التدخل أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Lucas, 1988 ; Young , 1991 ; Redding , 1999 ; Yanikkaya, 2003 ; Sarkar, 2008).[2]

تقدم تحليلات نماذج النمو الداخلي متعدد القطاعات فكرة هامة ذات الصلة تتمثل في اختلاف الفوائد الديناميكية بين البلدان جراء الانفتاح التجاري. في هذا الاطار ، يظهر Lucas (1988) أن التكوين القطاعي للإنتاج و التجارة يؤثران على نمو الإنتاجية الاجمالية إذا اختلفت فرص التعلم بالممارسة بين القطاعات. بالإضافة الى ذلك ، تشدد نظريات نشر التكنولوجيا – على سبيل المثال، Abramovitz (1986) و Howitt (2000)– على أهمية امتلاك البلد المضيف لمستوى عال بما فيه الكفاية من " القدرة الاجتماعية Social Capability " ليتمكن من تطبيق التكنولوجيات المتطورة القادمة من الاقتصاديات الأكثر تقدماً. و بالتالي ، فإن البلدان التي تقع تحت مستوى حرج من التنمية الاقتصادية قد لا تتمكن من الاستفادة بصورة فعالة من نقل التكنولوجيا وآثارها الانتشارية. على هذا، تشير الدراسات النظرية حول النمو الاقتصادي إلى وجود صلة معقدة جداً و غامضة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

في الجانب التجريبي ، تدعم عدد كبير من الدراسات الفرضية القائلة ، أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى ، سيستفيد المقيمون في البلدان التي تنفتح على التجارة الدولية من دخول مرتفعة و معدلات عالية للنمو الاقتصادي [3] . و على الرغم من أن بعض تلك الدراسات واجهت الانتقاد بسبب افتقارها الواضح لخلفية نظرية صارمة ، القصور المنهجي أو مشاكل حذف المتغير ، إلا أن هناك أدلة واضحة ترفض الفرضية البديلة القائلة بإمكانية وجود ارتباط سلبي بين التجارة و النمو

الاقتصادي (Van den Berg and Lewer، 2007) .

بعض الباحثين أمثال Feder (1983)، Rivera-Batiz and Romer (1991)، MacDonald (1994)، Edwards (1998)، Clerides et al. (1998)، Bernard and Bradford Jensen(1999) وآخرين اعتمدوا في دراساتهم على نماذج الانحدار لاختبار الفرضية القائلة بأن التجارة تمارس تأثيراً على النمو. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات الأولى شجعت المناقشة وكانت بالفعل مؤثرة على صناع القرار ، إلا أن العديد منها تعرضت لانتقادات كثيرة منها ما هو متعلق بالقيود المنهجية المختلفة. وتتفق العديد من الآراء أن بعض المشاكل مثل تحيز المتغيرات المحذوفة ، الآنية أو أخطاء القياس لم تؤخذ بعين الاعتبار بالشكل الصحيح. على ذلك ، شكلت تلك القيود المنهجية أحد أهم الأسس التي تقوم عليها حجج الفرع المسمى في الأدب بـ"المشككين بالتجارة ".

في دراسة Levine and Renelt(1992)، تم تقديم تحليل موسع للدراسات التجريبية التي تهتم بالعلاقة بين معدلات النمو على المدى الطويل و مجموعة متنوعة من السياسات الاقتصادية، المؤشرات السياسية و المؤسسية. و بعد التأكيد على أن عدداً قليلاً من المتغيرات الاقتصادية أظهرت علاقة قوية مع معدلات نمو البلد أو نسبة الإنفاق الاستثماري إلى GDP، أظهرت تلك الدراسة وجود علاقة إيجابية و قوية بين متوسط معدلات النمو ومتوسط حصة الاستثمار في GDP، إلى جانب وجود علاقة إيجابية بين حصة الاستثمار في GDP و متوسط حصة التجارة في GDP. وباستخدام عينة لـ 119 بلداً خلال الفترة 1960-1989 ، خلص Levine and Renelt(1992) إلى أن تلك الاقتصاديات التي تنمو بشكل أسرع من المتوسط تميل إلى امتلاك حصة صادرات مرتفعة في GDP ، فضلاً عن وجود حصة استثمار مرتفعة في GDP .[4]

لكن رغم ذلك ، من المهم أن نشير أيضاً الى أن تلك الخصائص المشتركة ليست الوحيدة التي ميزت تلك البلدان : فوجود معدلات كبيرة للالتحاق بالمدارس الابتدائية و الثانوية، انخفاض منحة سعر الصرف في السوق السوداء ، و كذا معدلات التضخم هي أيضا أدلة جد واضحة. و بناءاً على ذلك ، تبرز دراسة Levine and Renelt (1992)حجتين أساسيتين : أولاً وقبل كل شيء ، أن العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي هي مسالة معقدة وأن العديد من العوامل الأخرى -الى جانب الصادرات أو السياسة التجارية- ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار ، و ليست الصادرات فحسب. ثانياً ، يعتقد أن القناة التي تمكن التجارة من تعزيز النمو الاقتصادي تتعلق بالاستثمار ، أو بعبارة أخرى ، أن وجود مستوى متزايد من الصادرات وحده أو إتباع سياسة

أكثر توجها نحو الخارج في حد ذاتها لا تسبب النمو الاقتصادي.

اما دراسة Madsen (2009) ، فتظهر أن الأثر الانتشاري من خلال قناة الواردات يمارس تأثيراً إيجابياً على النمو. و قد قام Madsen بالتحقق فيما إذا كان الانفتاح يمارس تأثيراً على نمو الانتاجية الكلية للعوامل و نمو نصيب الفرد. و بإستخدام مجموعة بيانات بانيل سنوية لـ 16 بلداً من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1870– 2006، تختبر الدراسة نمو الإنتاجية للحواجز التجارية و اختراقات الواردات. أما المساهمة الهامة التي تقدمها هذه الدراسة فتتمثل في إمكانية اختبارها للمقترح القائل بأن الانفتاح يؤثر على النمو من خلال تمكين البلدان من استيراد المعرفة المنتجة في البلدان الأخرى ، و التي تم اقتراحها من قبل نظرية النمو الداخلي (Romer , 1990a, 1992; Grossman and Helpman, 1991; Rivera–Batiz and Romer, 1991;Aghion and Howitt,1998 ; Baldwin and Forslid, 2000). وتوفر الدراسة التجريبية لـ Madsen أدلة تدعم وجود تأثيرات إيجابية للأثر الانتشاري للمعرفة على النمو في كل الفترات المدروسة ، و التي تم تحقيقها من خلال قناة الواردات. أكثر من ذلك ، توفر الادلة التجريبية لهذه الدراسة دعماً للفرضية القائلة بأن كثافة أنشطة البحث و التطوير لديها تأثيرات دائمة على النمو ،"في اتساق مع توقعات نظريات النمو الشومبترية".

تقدم دراسة Wacziarg (2001) ست روابط تفاعلية بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي بهدف تحديد المكاسب الديناميكية –أو الخسائر الممكنة – من التجارة. ويرى Wacziarg(2001) أن «تلك القنوات الستة معاً تصف بشكل دقيق معظم تأثيرات السياسة التجارية على النمو « (p.395). في هذا الجانب، و عمل Wacziarg على تجميع تلك القنوات في ثلاثة أصناف عريضة : السياسة الحكومية (سياسات الاقتصاد الكلي ، حجم الحكومة) ، التخصيص و التوزيع (تشوه الأسعار ، تراكم العوامل) ، و التحويلات التكنولوجية (تحويل التكنولوجيا ، الاستثمار الأجنبي المباشر). و باختصار، يقدم Wacziarg دليلاً يدعم الحجة القائلة بأن هناك تأثيراً إيجابياً إجمالياً للسياسة التجارية على النمو، وظهر الاستثمار كأهم قناة، بينما كان الاستهلاك الحكومي القناة السلبية الوحيدة. و خلصت الدراسة الى أن تحويل التكنولوجيا ونوعية سياسات الاقتصاد الكلي تمثل قنوات هامة لتأثير السياسة التجارية على النمو.

أما الدراسة التي قدمها Wacziarg and Welch (2003)، فتصف الكيفية التي استفادت منها البلدان التي حررت أنظمتها التجارية في الفترة مابين 1980– 1998، في المتوسط، من تزايد معدل النمو السنوي بتقريب 1.5 %، مقارنة مع فترة ما قبل التحرير. و يفيد التحرير أيضا الى

أن وجود صلة بين حلقات التحرير و ما بعد التحرير يزيد من الاستثمار مما يشير الى وجود تأثير محتمل للتحرير على تراكم رأس المال المادي. أما البلدان التي لا تظهر تأثيراً أو تظهر تأثيراً سلبياً للتحرير على النمو فهي تلك التي تتميز بوجود عوامل أخرى تعيق تلك العملية كعدم الاستقرار السياسي ، سياسات الاقتصاد الكلي المتضاربة ، أو حماية القطاعات المحلية من التعديلات اللازمة.

على الرغم من حدوث تقارب بين المناهج المختلفة ، فإن أوجه القصور التي ترتبط بها (وبالتالي وجود مواقف مختلفة في الأدبيات) و ما يوجد في الواقع يظهر بوضوح أن تأثيرات التجارة الدولية على النمو الاقتصادي ترتبط بالعديد من المؤثرات على النمو. أو بعبارة أخرى ، فإن توصيات السياسة المتعلقة باعتماد السياسة التجارية فقط كآلية ممكنة لتعزيز النمو ينبغي أن تدرس بعناية، كما تظهره تجارب العديد من الأمم النامية التي لجأت إلى الأنظمة الأكثر انفتاحاً. في الواقع ، ينظر إلى التجارة على أنها تؤثر بشكل إيجابي على النمو ، في حالة ما إذا ترافقت مع غيرها من السياسات والآليات التي هي أيضا ذات أهمية حاسمة في تعزيز التنمية الاقتصادية.

إلى غاية هذه النقطة، قدمت الدراسة التجريبية وبعناية أدلة لصالح العلاقة الإيجابية بين التجارة و النمو، و التي تتم عبر العديد من القنوات المختلفة مثل زيادة مستوى الاستثمار أو نقل التكنولوجيا. أكثر من ذلك ، تم تسليط الضوء على مختلف المنافع المرتبطة بالتجارة كتحقيق مستويات دخول أعلى ومعدلات نمو مرتفعة ، وتأثيرات انتشارية واسعة للمعرفة. لكن مع ذلك، لا تدعم كل الدراسات هذه الحجج بالإجماع، حيث انتقدتها العديد من الأبحاث لأسباب تتعلق بأوجه القصور المنهجية المفترضة، فضلاً عن الحذف الممكن للمتغيرات التي يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة للنمو من التجارة في حد ذاتها.

قام Walde and Wood (2004) بإجراء دراسة استقصائية للأدبيات التجريبية والنظرية بهدف إيجاد (كشف) فيما إذا كانت "حالة التحرير من منظور الكفاءة، يستند على حجج قوية ". فقد عمل الباحثان على تصنيف الدراسات التجريبية على أساس المنهجية المستخدمة : انحدارات النمو (OLS) القطرية ،المعدلات الآنية ،المتغيرات الآداتية ، نماذج بانيل، اختبارات Granger للسببية ، و الدراسات على المستوى الجزئي. ففيما يتعلق بانحدارات النمو القطرية، يرى الباحثان أن تلك الدراسات تعاني من عدم وجود المتانة (القوة التفسيرية)، كما أن السببية بين الصادرات و النمو غير واضحة (غامضة). أما المنهجيات الثلاثة المتبقية، فتظهر مشاكل المتانة، فضلاً عن عدم تضمين لمتغيرات السياسة (كمتغيرات تفسيرية) على أنها عوامل أساسية يمكن أن تقوض بجدية القوة التفسيرية لهذه الدراسات.

أما الاستنتاج العام المستخلص من دراسة Walde and Wood (2004) يتعلق في كون الأدبيات "غافلة بشكل مفاجئ عن الرابط الموجود بين أدوات السياسة التجارية و النمو الاقتصادي "(p.289). أيضا وجدت السببية على أنها قضية رئيسية لابد من تحديدها ، لأنه ليس من الواضح فيما إذا كان المزيد من النمو قد يسبب المزيد من التجارة ، أو أن المزيد من التجارة قد يسبب المزيد من النمو (السببية قد تسير في كلا الاتجاهين) . ومع الأخذ بعين الاعتبار "الافتقار للأدلة المقنعة على أن التجارة أو سياسات التصدير يمكن أن تستخدم لتوليد معدلات نمو مرتفعة "(Walde and Wood, 2004, p.277، يؤكد الباحثان على عدم إمكانية صياغة أية توصيات للسياسة التجارية.

هناك خط آخر من المناقشة يتعامل مع قضية قيادة الصادرات للنمو كإستراتيجية تنموية "ممكنة". في هذا الاتجاه ، يشكك Sachs (1987) من فكرة أن تحرير التجارة هي مكون ضروري ناجح لإستراتيجية التوجه نحو الخارج. فبالنسبة لحالة بلدان شرق آسيا ، يؤكد Sachs على الكيفية التي مكنت تلك البلدان من تطبيق مختلف السياسات والآليات مثل تشجيع الصادرات، استقرار الاقتصاد الكلي ، أو منع التحرير الكامل للواردات – و التي ساهمت بقوة في مسارها التنموي. ويرى الباحث أن السياسات الحكومية التدخلية كانت جد حاسمة ، و ليس مجرد الانفتاح على التجارة الدولية فقط. فهو يرى أن نجاح بلدان شرق آسيا يرجع في الأساس إلى الدور النشط للحكومة في تشجيع الصادرات في بيئة لم تسمح بتحرير الواردات بشكل كامل، وتم تعزيز توازن الاقتصاد الكلي (خصوصا الجانب المالي).[5]

أما دراسة .Rodrik et al (2004) فتشير أيضاً إلى أن التجارة أصبحت بالفعل متغيراً غير معنوي في معادلة النمو التي تتضمن بصراحة متغيرات تمثل عدداً من الخصائص المؤسساتية. فعوامل مثل سيادة القانون، حقوق الملكية، النظام القانوني المتسق، والعديد من المؤسسات الأخرى، يبدو أنها أكثر أهمية للنمو من السياسات الموجهة نحو التصدير. و ضمن نفس الخط من المناقشة ، يستخدم Rigobon and Rodrik (2004) طريقة قياسية للتعويض عن بعض التأثيرات المتزامنة لبعض المتغيرات و التي سمياها "التحديد من خلال مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity ". كما يشير إليه Van den Berg and Lewer (2007) ، فإن أهم نتيجة خرجت بها هذه الدراسة هو أنه في ظل وجود المتغيرات المؤسساتية الأخرى ، فإن متغير الانفتاح سيكون له تأثير سلبي على مستويات الدخل. ولجأ .Lee et al (2004) إلى نفس الأسلوب ، لتكشف الدراسة أنه على الرغم من أن تأثير التجارة على النمو لا يزال يمارس تأثيراً إيجابياً ، إلا أن حجم التأثير أصبح أقل مقارنة بالتقديرات السابقة.

ويدافع كل من Rodriguez and Rodrik (1999) و.Rodrik et al (2004) عن الموقف القائل بأن تأثيرات السياسة التجارية على النمو تبدو متداخلة مع تأثيرات السياسات الأخرى التي عادة ما تطبق بشكل متزامن. و بالتالي، فمن الصعب جداً تحديد آثار السياسة التجارية بالضبط على النمو الاقتصادي. وترى تلك الدراسات أيضا أن تلك الطرق التجريبية تعاني عجزاً في التمييز بشكل دقيق بين آثار التجارة على النمو الاقتصادي و آثار المتغيرات و السياسات الأخرى على النمو (Van den Berg and Lewer,2007).

وتتساءل دراسة Rodriguez and Rodrik (1999) عن الكيفية التي حكمت فيها بعض الدراسات التجريبية على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح و النمو، مثل دراسة Dollar (1992)، Ben–David (1993)، .Sachs et al (1995) ، وEdwards (1998). أما حجتهم الأساسية في ذلك فتتمثل في أن الارتباط ليس قوياً مع المقاييس المختلفة للانفتاح و متغيرات التحكم المهمة. بالإضافة إلى ذلك ، يشدد Rodriguez and Rodrik (1999) اهتماماتهم بمسالة تحيز التحليل التجريبي للتجارة و النمو نحو المتغيرات المؤسساتية المحذوفة و المرتبطة بالتجارة الدولية. لذلك ، فإن من أهم الحجج المقدمة من قبل Rodriguez and Rodrik هو أن العديد من المتغيرات المؤسساتية المنسية ذو ارتباط وثيق بالتجارة. كنتيجة لذلك ، تحيز المتغيرات المحذوفة يمكن أن يسبب في العديد من الدراسات " المبالغة " في تقدير تأثير معامل " التجارة « على النمو. في هذا الجانب ، يمكن أن تظهر تجربة "نمور"شرق آسيا كيف أمكن للعوامل المختلفة مثل استقرار الاقتصاد الكلي ، سيادة القانون ، التعليم ، و غياب الصراع الاجتماعي أن تؤثر بشكل إيجابي على نموها الاقتصادي .و مع الأخذ بالحسبان ، أنه إذا ما تم اعتماد متغير «التجارة»فقط و تم حذف المتغيرات الحاسمة الأخرى ، فإنه لن يكون بالإمكان تفسير التحسينات الحاصلة في الانتاجية الكلية للعوامل بشكل واضح عن طريق التجارة ، وفقا للطرق التجريبية المعيارية. و استناداً الى هذا الرأي ، تتداخل سياسة التجارة الدولية بشكل واسع مع السياسات الاقتصادية الأخرى مما يجعل من المستحيل التفريق بين تأثير التجارة على النمو و تأثيرات النمو لتلك السياسات الأخرى. و بالتالي ، يرى Rodriguez and Rodrik أن النمو الاقتصادي يعتمد في نهاية المطاف و بشكل كبير على "السياسات الأخرى " من السياسات التجارية في حد ذاتها. لكن على الرغم من ذلك ، من المهم الإشارة إلى أن موقف Rodriguez and Rodrik لا يدعم فكرة حماية التجارة ، و إنما يفيد الباحثان الى ضرورة "عدم المبالغة كثيرا في الادلة المنهجية لصالح الانفتاح التجاري "و التي "كان لها تأثير كبير على السياسات في جميع أنحاء العالم " ، مما أدى إلى وجود توقعات عالية و" إقصاء " للإصلاحات المؤسساتية ذات " مردودية محتملة أكبر " (Rodriguez and Rodrik,1999,p.162).

بعد أن قمنا بتقديم و مراجعة العديد من وجهات النظر لعدد من الدراسات التجريبية المهمة، المعترف بها و المؤثرة ، من المهم الآن أن نتخذ موقفاً بشأن الجدل القائم حول العلاقة بين التجارة و النمو ، و تقديم نقد صحيح لتلك الحجج.

بداية و قبل كل شيء ، ينبغي الإشارة الى أن الدراسات التجريبية لا تظهر أي تعاكس (تناقض) بين بعضها البعض ، بمعنى أنه لم يتبين بعد أن التجارة تمارس تأثيراً سلبياً على النمو. بدلا من ذلك، يرى أن هناك مبالغة في تقدير آثارها المحتملة، أو أنها لا تقاس بالشكل الصحيح. وعلى الرغم من الملاحظات التي تتعلق بأوجه القصور المنهجية وعدم وضوح السببية ، هذا لا يعني أنه لا يوجد هناك علاقة بين التجارة و النمو. ما هو المطلوب، كما أشار إليه العديد من الباحثين، هو وجود دراسات وتقنيات قياسية أكثر تطوراً من شأنها أن تسمح بتقدير مقدار (حجم) هذه العلاقة بشكل كامل.

أحد أهم الجوانب المقدمة من قبل الدراسات التي تشكك في العلاقة بين التجارة والنمو هي قضية "مشكلة المتغيرات المحذوفة". و الأكيد، أن كلاً من الأطر النظرية وعدد من الأعمال التجريبية المؤثرة تقدم دعماً لحجة أن التجارة لوحدها لا تسبب النمو الاقتصادي: فإلى جانب التجارة، على البلدان النامية أن تركز بشكل خاص على العوامل الحاسمة الأخرى مثل تكوين رأس المال المادي و البشري. هذا المنطلق ذو أهمية قصوى ، لأنه يؤدي إلى نتيجة مفادها ضرورة مزج السياسات التجارية بالاستراتيجيات التنموية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، لابد من الإشارة إلى أنه ليس فقط نظرية التجارة الدولية، و لكن أيضا نظرية النمو، التي تسمح بوصف مدى الصلة الموجودة بين التجارة و النمو. كما ذكر سابقا ، يبدو أن العلاقة بين التجارة والنمو تتم عن طريق العديد من القنوات المختلفة ، مثل الاستثمارات والأثر الانتشاري للمعرفة. ومن الأهمية بمكان أيضا اعتبار أن التجارة يمكن أن تكون ذات فائدة لبلد ما ، شريطة أن يتم تحقيق بعض المتطلبات الأساسية ، على سبيل المثال ، أفضل قدرة استيعابية للتكنولوجيا ، بيئة اقتصاد كلي سليمة ، الاستقرار السياسي ، و تكوين رأس المال البشري ، من بين الأمور الأخرى. و يبدو أن التجارة تمارس تأثيراً ايجابيا على النمو ، لكن إذا ما تم مزجها مع عوامل و خصائص أخرى ذات أهمية حاسمة.

ثالثا: منهجية الدراسة

تتمثل منهجية الدراسة في استخدام منهـج يمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقطع المستعرض The Panel Data Approach بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من البلد والدورات التجارية. ومن ثم ينقسم هذا البند إلى بندين فرعيين: أولهما نموذج الآثار الثابتة للبلد مع وجود الآثار الثابتة للبلد والدورات التجارية. وثانيهما طريقة التقدير المستخدمة.

1.3. نموذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة للبلد والدورات التجارية

يلاحظ انه في نموذج الانحدار المجمع The Pooled Regression Model إذا كان هناك فروق أو اختلافات واضحة بين البلدان المكونة للعينة محل الدراسة ، فإن القيم المقدرة لمعاملات انحدار هذا النموذج الناتجة عن استخدام طريقة المربعات الصغرى سوف تكون متحيزة (Nicholls, 2002,p. 6).

ولعلاج هذه المشكلة ، توجد عدة بدائل مستخدمة في أدب الاقتصاد القياسي ، منها الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين البلدان محل الدراسة من خلال استخدام المتغيرات الصورية لكل بلد من هذه البلدان في فترة زمنية معينة لكي تعكس الآثار الثابتة للبلدان محل الدراسة ككل في هذه الفترة الزمنية في نموذج يسمي بنموذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة للبلد ، (Baltagi, 1995; Hsiao, 1986).

ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للبلدان في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع (النمو الاقتصادي) ($LRYPC_{it}$) و التي لا تتغير عبر الزمن ، حيث يفترض عـدم حدوث تغير على الأقل في هذه المتغيرات خلال الفترة الزمنية للدراسة (انظر: Oviedo, 2001,p. 2).

إن الآثار الثابتة للبلد تتمثل في آثار كافة العوامل الثابتة عبر الزمن غير الملاحظة على معدل النمو الاقتصادي ، والتي تختلف من بلد لآخر في بلد العينة محل الدراسة. ومن أمثلة هذه العوامل: حجم الدولة، التعليم، تغيرات السياسة، كفاءة الأنشطة الحكومية....الخ. ومن ثم فإن النموذج المذكور يعكس الفروق أو الاختلافات بين البلدان المكونة لعينة الدراسة. أما الآثار الثابتة للدورات التجارية فهي تتمثل في الآثار الثابتة لعنصر الزمن. و يمكن بيان نموذج الآثار

الثابتة مع وجود الآثار الثابتة للبلد على النحو التـالي
(انظر: Narayana, 2001, pp. 6–7) :

$$LRYPC_{it} = a_1 d_{1it} + a_2 d_{2it} + \ldots + (X)'_{it}\beta + \varepsilon_{it}; \quad (1)$$
$$i = 1, 2, \ldots, N$$
$$t = 1, 2, \ldots, T$$

d_{jit} = المتغير الصوري الخاص بالبلد i. و تكون قيمة هذا المتغير مساوية للواحد الصحيح عندما $i = j$ ، بينما تكون مساوية للصفر عندما يحدث خلاف ذلك.

β= معامل الميل. و يفترض في هذا النموذج ثبات قيمة هذه المعاملات لكل البلدان و عبر الزمن.

$LRYPC_{it}$ = لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي). و هو يمثل المتغير التابع.

X = مصفوفة المتغيرات المستقلة (المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي).

لاحظ أن المعادلة السابقة لا تشمل الحد الثابت العام (a) ، من أجل تجنب الازدواج الخطي التام بين هذا الحد و المتغيرات الصورية للبلدان المكونة للعينة محل الدراسة.

بالاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالنمو الاقتصادي (انظر على سبيل المثال الدراسات التالية: Barro and Sala–i–Martin ، 1995; Barro ، 1996; Giuliano ، 2001 ، Jongwanich ، 2005; and Ruiz–Arranz) يمكن بيان نموذج النمو الاقتصادي المستخدم الذي يعكس كل من الآثار الثابتة لكل من البلد والدورات التجارية على النحو التالي:

$$LRYPC_{it} = \beta_0 + \beta_1 OPEN_{it} + \beta_j \sum_{j=1}^{n} + (X)'_{it}\beta + \varepsilon_{it}; \quad (2)$$

$$i = 1, 2, \ldots, N$$
$$t = 1, 2, \ldots, T$$

حيث أن:

i = البلد.

N = عدد البلدان المكونة للعينة محل الدراسة.

t= الفترة الزمنية.

T= عدد المشاهدات.

$LRYPC$= لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي).

$OPEN$ = درجة الانفتاح التجاري.

Z = المتغيرات المستقلة الأخرى (متغيرات الضبط المعيارية):

- $FDIY$ = تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- FSD = تنمية القطاع المالي.
- $INFR$ = معدل التضخم المحلي.
- $INVY$ = الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- $POPG$ = معدل النمو السكاني.
- $DEMOC$ = الديمقراطية.
- QOG = جودة إدارة الحكم.

α_i= متغير صوري يعكس الآثار الثابتة للبلد غير الملاحظة.

δ_t= متغير صوري يعكس الآثار الثابتة للزمن غير الملاحظة.

ε= حد الخطأ العشوائي أو البواقي.

2.3. طريقة التقدير المستخدمة

لتقدير نماذج الاثار الثابتة المستخدمة سوف يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة المكنة Feasible Generalised Least Square (FGLS) من أجل الحصول على تقديرات متسقة لمعاملات الانحدار المقدرة لهذه النماذج (Panayotou et al., 2000, p. 10). حيث أن اتباع الطريقة المذكورة في التقدير يؤدي إلى ما يلي: (1) تصحيح الارتباط المتزايد بين الأخطاء، و هذا بدوره يصحح بشكل آلي مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ بين البلدان Panel Heteroskedasticity. (2) تصحيح الأخطاء المرتبطة تسلسلياً، و هذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي Autocorrelation (Beck and Katz, 1995, p. 637).

3.3. تعريف وإعداد المتغيرات ومصادر البيانات
1.3.3. العينة وفترة الدراسة

تم تحديد فترة الدراسة من العام 1990 حتى العام 2011. أما العينة محل الدراسة ، فتتكون من 13 بلدا من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، و هي : الجزائر ، البحرين ، مصر ، إيران ، إسرائيل ، الأردن ، الكويت ، ليبيا ، المغرب ، عمان، قطر، سوريا، واليمن.

وقد تم اختيار هذه البلدان طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة أو لمعظمها. ومن ثم فإن الدراسة الحالية سوف تستخدم بيانات بانيل غير متوازنة Unbalanced Panel Data. حيث يتوقف عدد المشاهدات($NT = N*T$) على عدد السنوات ($\boldsymbol{T}$) التي تتوافر فيها بيانات للمتغيرات محل الدراسة الخاصة بكل بلد.

2.3.3. تعريف وإعداد المتغيرات

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في التقدير وكيفية إعدادها على النحو التالي:

المتغير التابع (لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي($LRYPC_{it}$)) ؛ الحرف L يشير إلى اللوغاريتم الطبيعي. أما $RYPC_{it}$ فيشير إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($LRYPC_{it}$) (النمو الاقتصادي). وهو عبارة عن حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2005 مقاساً بالدولار الأمريكي على إجمالي عدد السكان.

و يمكن بيان المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة كما يلي:

أولاً : المتغير المستقل الرئيس (درجة الانفتاح التجاري($\boldsymbol{OPEN_{it}}$)):

سوف يتم الحصول على درجة الانفتاح التجاري ($\boldsymbol{OPEN_{it}}$) بقسمة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي ، مع ضرب ناتج القسمة في 100.

ثانياً: المتغيرات المستقلة الأخرى (متغيرات الضبط المعيارية):

– تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

($FDIY_{it}$):يتمثل في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ($FDIY_{it}$). ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة هذا الصافي بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي (GDP_{it})، مع ضرب ناتج القسمة في 100.

- الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ($INVY_{it}$): سيتم الحصول على الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ($INVY_{it}$) بقسمة الاستثمار المحلي الإجمالي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون) بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي على GDP_{it} ، مع ضرب ناتج القسمة في 100.
- تنمية القطاع المالي (FSD_{it}): يقيس عرض النقود بالمعنى الواسع بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي ($M2_{it}$) إلى GDP_{it} درجة استخدام النقد في الاقتصاد القومي. ومن ثم فإن هذه النسبة – التي يطلق عليها متغير استخدام النقد – تقيس حجم القطاع المالي في هذا الاقتصاد. وحيث أن التزايد في نسبة $M2_{it}$ إلى GDP_{it} عبر الزمن يعنى تراكم أسرع لمجموعة متنوعة من الأصول المالية بصفة عامة ، والودائع الادخارية بصفة خاصة (Darrat, 1999,p.26) ، فإن الزيادة في هذه النسبة تشير إلى حدوث زيادة في حجم الوساطة المالية ، التي تنطوي على تجميع مدخرات العديد من المدخرين و منحها للمستثمرين، من خلال قنوات معينة. و نظراً لأنه مع تقدم تطور القطاع المالي تنمو قدرة النظام المالي في أداء وظيفة الوساطة المالية، فقد تم استخدام النسبة المذكورة [$(M2_{it} / GDP_{it}) * 100$] كمقياس لتطور القطاع المالي (FSD_{it}) على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية (انظر على سبيل المثال: King and Levine، 1993a، 1993b ; Murinde and Eng، 1994 ; Arestis and Demetriades، 1977 ; Ahmed and Ansari، 1998 ; and Darrat، 1999).
- معدل التضخم المحلي ($INFR_{it}$): للتعبير عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي سوف يتم استخدام التغير في معدل التضخم المحلي ($INFR_{it}$). و معدل التضخم المحلي المستخدم هو عبارة عن معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- معدل النمو السكان ($POPG$): معدل النمو في إجمالي عدد السكان في البلد.
- الديمقراطية ($DEMOC_{it}$): تم إعداد متغير الديمقراطية ($DEMOC_{it}$) باستخدام كل من مؤشر الحقوق السياسية Political Rights Index (PRI) ومؤشر الحريات المدنية Civil Liberties Index (CLI) الذي يصدرهما بيت الحرية Freedom House. الحقوق السياسية التي يتضمنها PRI هي (Meek, 2003,p.1): المشاركة بحرية في العملية السياسية، حق التصويت، المنافسة من أجل تقلد المناصب العامة ، الاشتراك في اختيار متخذي القرار

السياسي ، وجود انتخابات ديمقراطية ،نزيهة ،وتنافسية. أما الحريات المدنية التي يتضمنها CLI، فتتمثل في حق كل فرد في حرية الرأي و التعبير، التعليم، العمل، التنقل، التملك، الدين، الاشتراك في الجمعيات السلمية ، وإدارة المصالح العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يتم اختيارهم اختياراً حراً.

وتتراوح قيمة كل من PRI و CLI بين 1 و 7. و طبقاً لهذين المؤشرين ، فإن البلدان التي تأخذ القيمة 1، فإنها بلدان تتمتع بأقصى درجة من الحرية السياسية (الأكثر تحرراً من الناحية السياسية)، بينما البلدان التي تأخذ القيمة 7 فإنها بلدان تتمتع بأدنى درجة من الحرية السياسية (الأقل تحرراً من الناحية السياسية). و لقياس أثر زيادة الديمقراطية على النمو الاقتصادي ، تم إعداد متغير الديمقراطيـــة($DEMOC_{it}$) على النحو التالي:

$$DEMOC_{it} = (14 - CLI_{it} - PRI_{it})/12 \qquad (3)$$

وطبقاً لهذه المعادلة ، فإن مؤشر $DEMOC_{it}$ يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح. و من ثم، فإن البلدان التي تأخذ تقديرا مساوياً للصفر، فإنها تتمتع بأدنى درجة من الديمقراطية. أما البلدان التي تأخذ تقديرا مساويا للواحد الصحيح، فإنها بلدان تتمتع بأقصى درجة من الديمقراطية. و عليه، فإن زيادة قيم $DEMOC_{it}$ تعني زيادة درجة الديمقراطية. و لهذا فإنه من المتوقع أن يكون لمتغير $DEMOC_{it}$ أثراً ايجابيا على النمو الاقتصادي.

- جودة إدارة الحكم (QOG_{it}): للتعبير عن جودة إدارة الحكم سيتم استخدام مؤشر الدليل الدولي للمخاطر الدولية International Country Risk Guide (ICRG) لجودة الحكومة الذي تصدره مجموعة Political Risk Services (PRS). حيث أن هذا الدليل مؤشر قريب جداً من جودة إدارة الحكم (Rothstein,2011,p.2). حيث تُعرِّف جودة الحكومة على أنها النزاهة في ممارسة السياسات العامة (Ibid., p.4). و قيمة مؤشر جودة إدارة الحكم المستخدم هو عبارة عن متوسط قيم ثلاثة مؤشرات فرعية هي : الفساد ، احترام سيادة القانون و النظام ، و الجودة البيروقراطية. و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح. حيث تشير القيم المرتفعة لهذا المؤشر إلى جودة مرتفعة لجودة الحكومة. و من المتوقع أن يكون للزيادة في جودة إدارة الحكم أثراً موجباً على النمو الاقتصادي. بمعني أن الزيادة في جودة إدارة الحكم سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

4. النتائج التجريبية

يستهدف هذا البند بشكل أساسي تحليل النتائج التجريبية لقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محل الدراسة. و لعله من المفيد قبل إجراء هذا التحليل القيام بالتعرف على طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في هذه البلدان باستخدام الشكل البياني. وبالتالي سوف ينقسم هذا البند إلى ثلاثة بنود فرعية هي: العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، تقييم جودة النتائج التجريبية، نتائج تقدير النماذج المستخدمة في التقدير.

1.4. العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

يوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين الانفتاح التجاري ($OPEN_{it}$) كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي ($LRYPC_{it}$) كمتغير تابع في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محل الدراسة خلال الفترة 1990–2011. ويتضح من هذا الشكل أن زيادة درجة الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (1). الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 2011 – 1990

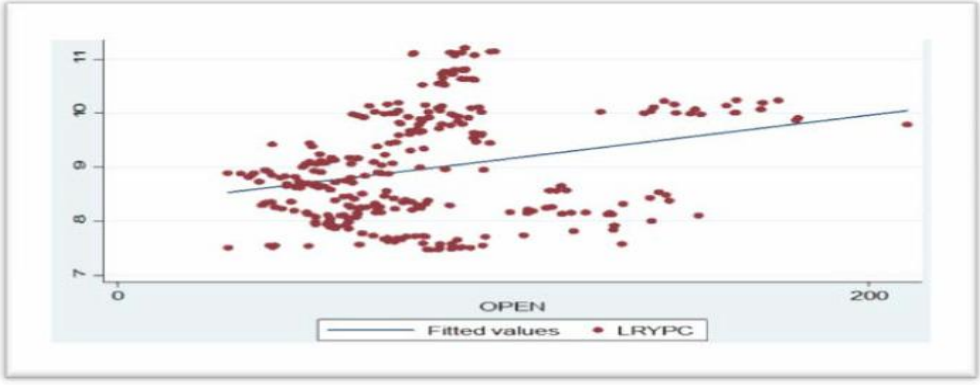

2.4. تقييم جودة النتائج التجريبية

عند القيام بتقدير نماذج الآثار الثابتة المستخدمة في قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو

الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محل الدراسة تم الأخذ في الاعتبار الآتي:(1) أن تكون النتائج خالية من مشاكل الاقتصاد القياسي. (2) أن تكون النماذج المستخدمة محددة بشكل جيد من الناحية الإحصائية. ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

- تم معالجة مشكلة عدم ثبات التباين و الارتباط الذاتي باستخدام طريقة التقدير المستخدمة السابق ذكرها.
- لاختبار فيما إذا كانت هناك مشكلة الازدواج الخطيMulticollinearity في المعادلة المقدرة أم لا ، تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة باستخدام حزمة برامج الاقتصاد القياسي Stata المستخدمة في التقدير التي تقوم بشكل روتيني عند التقدير بإهمال المتغير الذي له علاقة ارتباطية قوية بمتغير مستقل آخر ضمن المتغيرات المستقلة الخاصة بكل نموذج من النماذج محل التقدير. ومن ثم لا توجد مشكلة ازدواج خطي في النموذجين المقدرين.
- تشير قيمة إحصاء اختبار Wald إلى وجود معنوية إحصائية لكل معاملات المتغيرات المستقلة معاً الواردة في كل نموذج من النموذجين المقدرين (انظر الجدول رقم (1)).

3.4. نتائج تقدير النماذج المستخدمة في التقدير

بالإطلاع على الجدول (1) يمكن بيان نتائج قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي كما يلي:

الجدول رقم (1) نتائج قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : 1990– 2011

المتغير التابع : النمو الاقتصادي (لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)($LRYPC_{it}$).

المتغيرات المستقلة	نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من الدولة والدورات التجارية	
	(1)	(2)
$LRYPC_{it-1}$	0.849*** (0.000)	0.850*** (0.000)
$FDIY_{it-1}$	0.001* (0.073)	0.001* (0.076)
FSD_{it}	−0.002*** (0.000)	−0.002*** (0.000)

يتبع . . .

المتغيرات المستقلة	نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من الدولة والدورات التجارية	
	(1)	(2)
FSD_{it-1}	0.001××× (0.001)	0.001*** (0.001)
$INVIY_{it}$	0.002*** (0.000)	0.001*** (0.001)
$INFR_{it}$	−0.001× (0.096)	−0.001 (0.100)
$POPG_{it}$	−0.008*** (0.000)	−0.008*** (0.000)
QOG_{it}	−0.528*** (0.007)	−0.524*** (0.008)
QOG^2_{it}	0.371** (0.032)	0.368** (0.033)
$OPEN_{it}$	0.001** (0.042)	0.001** (0.044)
$DEMOC_{it}$		0.001 (0.980)
$Waldc^2$	2465708*** (0.000)	2454609*** (0.000)
عدد المشاهدات	191	

ملاحظات: *** معنوي عند مستوي دلالة قدره 1 %

** معنوي عند مستوي دلالة قدره 5 %

* معنوي عند مستوي دلالة قدره 10 %

– القيم بين الأقواس تمثل قيم – p

1. وجود أثر ايجابي ضعيف ومعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. فقد بلغ معامل انحدار الانفتاح التجاري قيمة ضئيلة بلغت 0.001 تقريباً في النموذجين المقدرين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Hakura (2004) الخاصة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث بلغ معامل انحدار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980 – 2000 في هذه الدراسة قيمة ضئيلة أيضاً بلغت 0.005. و يرجع الأثر الايجابي الضعيف للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بشكل جزئي إلى أن معدل تخفيض القيود التجارية في هذه البلدان لم

يصل بعد إلى المستوى الذي يسمح بوجود دور جوهري ايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. كما تتفق نتائج الدراسة فيما يتعلق بالأثر الايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مع نتائج الدراسات التالية: Dollar (1992)، Ben–David (1993)، Sachs and Warner (1995)، Makdisi et al. (2005)، Hakura (2006). فالصادرات يترتب عليها تحقيق زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي، الأمر الذي يجعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي. ومن الدراسات التي تدعم الأثر الايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي ما يلي: Arnade and Vasavada (1995)، Fosu (1996)، Thornton (1996). وقد تم الحصول على نتيجة مفادها أن الإنفتاح التجاري يساهم مساهمة ضئيلة في زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه الدراسة بعد التحكم في المتغيرات التالية : الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تنمية القطاع المالي ، معدل التضخم المحلي ، الاستثمار المحلي الإجمالي، معدل النمو السكاني ، جودة إدارة الحكم ، و الديمقراطية.

2. وجود أثر ايجابي ومعنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل في السنة السابقة ($FDIY_{it-1}$) على النمو الاقتصادي. و يشير هذا إلى أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، مما يترتب عليه زيادة الناتج الكلي ، ومن ثم يحدث التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي. كما أن هذه الاستثمارات تحفز النشاط الاقتصادي وتحسن رأس المال البشري من خلال آثار الوفورات ، وهو ما يؤثر في النهاية بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي. وقد تم الحصول على نتيجة مماثلة في دراسة Limin and Linyunun (2011) ودراسة Juma (2012). كما تم التوصل إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل على النمو الاقتصادي في الدراسات التالية: Blomstrom et al. (1994)، Balasubramanyam et al. (1996)، Hassan (2003) ، Olofsdotter (1998). و قد تم استخدام $FDIY_{it-1}$ لعلاج مشكلة احتمال أن يكون هناك علاقة تبادلية بين $FDIY_{it}$ والنمو الاقتصادي أو للتخلص من مشكلة احتمال أن يتأثر النمو الاقتصادي بالمتغير $FDIY_{it}$ (مشكلة احتمال أن يكون متغيراً مستقلاً ما متغيراً تابعاً في النموذج Endogenity (انظر: Juma، 2012: p. 15).

3. وجود أثر ايجابي ومعنوي للاستثمارات المحلية الإجمالية. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج المتوصل إليها في كل من دراسة Makdisi et al. (2005) و دراسة Ncuke et al. (2013). فزيادة الاستثمارات المحلية الإجمالية –مثل زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل – يترتب عليها زيادة الطلب الكلي التي تؤدي بدورها إلى زيادة الناتج الكلي و النمو الاقتصادي. كما يترتب على زيادة الاستثمارات المحلية توفير الكثير من الموارد المالية للحكومة التي يمكن استخدامها في الإنفاق على البرامج الاقتصادية والاجتماعية شاملاً الاستثمارات ، مما يترتب عليه تحقيق زيادة في معدل العمالة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل المحلي و نموه.

4. وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل التضخم المحلي على النمو الاقتصادي (النموذج رقم (1)). وتتفق هذه النتيجة مع النتائج المتوصل إليها في الدراسات التالية: Barro (1999)، Gwartney et al. (1998)، Hassan (2003)، Rahman and Salahuddin (2010)، Wassal (2012)، Coutinho (2012). فمعدل التضخم المرتفع يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وتشجيع الأفراد على تحويل الموارد بعيداً عن مجالات الإنتاج وفي اتجاه الأنشطة الأخرى التي تحميهم من أضرار التضخم ، الأمر الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

5. وجود أثر سلبي ومعنوي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي. وقد تم الحصول على نتيجة مماثلة في دراسة الشوربجي (2005) عن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام نموذج ديناميكي ، ودراسة كل من Aguirre (2007)، Trang (2011). فزيادة معدل نمو السكان تؤدي إلى انخفاض الادخار المحلي الإجمالي ، مما يترتب عليه انخفاض الاستثمار المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

6. وجود أثر ايجابي ومعنوي لتنمية القطاع المالي في السنة السابقة (MSY_{it-1}) على النمو الاقتصادي. ويشير هذا إلى أهمية الدور التمويلي للقطاع المالي في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

7. وجود أثر ايجابي ولكنه غير معنوي للديمقراطية على النمو الاقتصادي. وربما يرجع عدم المعنوية الإحصائية لهذا المتغير بشكل جزئي إلى عدم وصول كل بلد

من البلدان محل الدراسة إلى المستوى الكافي بخصوص الحريات المدنية والحقوق السياسية الذي يسمح بالتأثير الموجب بشكل جوهري على النمو الاقتصادي.

8. وجود أثر سلبي ومعنوي لجودة إدارة الحكم (QOG_{it}) على النمو الاقتصادي ($LRYPC_{it}$). ونظراً لأن الإشارة المقدرة لمعامل انحدار تربيع QOG_{it} (QOG^2_{it}) جاءت موجبة ، فإن منحني العلاقة بين QOG_{it} ، $LRYPC_{it}$ يأخذ شكل حرف U. ويعني هذا أن معدل النمو الاقتصادي سوف يقل في البداية عندما يزيد مستوى جودة إدارة الحكم، ثم يزيد في حالة زيادة هذا المستوى عن حد معين. لاحظ أنه سبق ذكر أن مؤشر جودة إدارة الحكم هو عبارة عن متوسط قيم ثلاثة مؤشرات فرعية هي: الفساد، احترام سيادة القانون و النظام، والجودة البيروقراطية. و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح. حيث تشير القيم المرتفعة لهذا المؤشر إلى الجودة المرتفعة لإدارة الحكومة.

خامساً: خاتمة

من الواضح ان نتائج هذه الدراسة تقدم ادلة قوية حول التأثير الايجابي الضئيل للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 13 بلداً من منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا. و من الواضح أيضاً أن التجارة تمارس تأثيراً ايجابياً على النمو لكن إذا ما تم مزجها مع عوامل و خصائص أخرى ذات اهمية حاسمة كالاستثمارات ، الديمقراطية ، وجودة ادارة الحكم. ولزيادة الأثر الموجب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يجب على حكومات البلدان محل الدراسة القيام بالإجراءات التالية : (1) رفع مستوى جودة إدارة الحكم من خلال مكافحة الفساد واحترام القانون والنظام وتحسين الجودة البيروقراطية. (2) دعم الديمقراطية من خلال زيادة الحريات المدنية والحقوق السياسية. (3) العمل على تنمية القطاع المالي. (4) الحفاظ على معدل تضخم مستقر.

الهوامش

(1) يظهر التحليل التجريبي لـ Broda et al (2006) أن نمو حجم الأصناف المستوردة يساهم بنسبة 15 بالمئة في نمو إنتاجية بلد نموذجي في العالم ، على أن تأثيراتها تكون اكبر في البلدان النامية. انظر كذلك في Feestra (2004) للتعرف على مختلف النقاشات و الدراسات السابقة التي

أظهرت وجود ترابط ايجابي بين أصناف المنتجات المستوردة والنمو الاقتصادي.

(2) يوثق Redding (1999) في دراسته واقع أن الانفتاح التجاري يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي في البلدان التي تتميز بوجود «تخلف نسبي Comparative Disadvantage » في نمو الإنتاجية للقطاعات المتخصصة في اقتصاديات تلك البلدان. في مثل هذا السيناريو ، إتباع سياسات حمائية انتقائية من شأنه أن يحفز التقدم التكنولوجي وبالتالي النمو الاقتصادي.

(3) انظر على سبيل المثال: Balassa (1985)، Rau (1985)، Heitger (1986)، Syrquin and Chenery (1989) ، Lopez (1990)، Quah and Rauch (1990)، Nishimizu and Page(1990)، Barro (1991)، Dollar (1992)، Tybout (1992)، Harrison(1991 ،1996)، Edward (1992 ،1998).

(4)يرى Edwards (1989) و Villanuera(1994) أن تكوين رأس المال البشري يميل لرفع التأثيرات الايجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. كما أن دراسة Dowrick and Golley (2004) أظهرت أن الانفتاح التجاري يساهم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين نمو الإنتاجية و الاستثمار اللذان بدورهما يرفعان من النمو الاقتصادي لكن بقيم أقل نسبياً.

(5) تدعم دراسة Dollar and Kraay (2004) حول تأثير الانفتاح التجاري و المؤسسات على النمو الاقتصادي هذه الأدلة. حيث تخلص الدراسة أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً مع وجود مؤسسات بنوعية أفضل تشهد تطوراً سريعاً مقارنة بالبلدان الأخرى.

المراجع الانجليزية

الشوربجي، مجدي (2005)، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بحث مقدم إلى الملتقي العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، خلال الفترة 14 – 15 نوفمبر، 2005، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر – الجزائر.

Ades, A.F., and Glaeser, E. (1999). Evidence on Growth, Increasing Returns and the Extent of the Market, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.114, pp. 1025–1046.

Aghion, P. and Howitt, P. (1992). A Model of Growth through Creative Destruction, Econometrica, Vol.60 (2), pp. 323-351.

Aguirre, M. S. (2007). Determinants of Economic Growth, Population and

Family Wealth, Centro de Investigación Familia (FADEP), pp.5-78.

Ahmed, S. M. and Ansari, M. I. (1998). Financial Sector Development and Economic Growth: The South–Asian Experience, *Journal of Asian Economics*, Vol.9 (3), pp. 503 – 517.

Alesina, A. Spolaore, E. and Wacziarg R. (2000). Economic Integration and Political Disintegration, American Economic Review, Vol.90, pp.1276–1296.

Arestis, P. and Demetriades, P. (1977). Financial Development and Economic Growth: Assessing the Evidence, *Economic Journal*, Vol.107 (442), pp.783 – 799.

Arnade, C. and Vasavada, U. (1995). Causality between Productivity and Exports in Agricultural: Evidence from Asia and Latin America, *Journal of Agricultural Economics*, Vol.46, pp.174-186.

Balassa, (1978). Exports and Economic Growth: Further Evidence, *Journal of Development Economics*, Vol.5 (2): pp.181 -189.

Baltagi, B. H. (1995). Econometric Analysis of Panel Data, New York: Wiley.

Barro, R. and Sala-i-Martin, X. (1995). Economic Growth, Cambridge, MA: McGraw-Hill.

Barro, R. J. (1996). Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study, NBER Working Paper (5698), pp.01-112.

Barro, R. J. (1999). Determinants of Economic Growth: Implications of the Global Evidence for Chile, Cuadernos de Economia, Vol.36 (107), pp. 443-478.

Barro, R., and Sala-i-Martin, X. (1997). Technological Diffusion, Convergence, and Growth. *Journal of Economic Growth*, Vol.2, pp. 1–26.

Beck, N. and Katz, H. N. (1995). What to do (and not to do) with Time Series – Cross – Sections Data, The American Political Science Review, Vol.89 (3), pp. 634 -647.

Behname, M. (2012). Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence from Southern Asia, Atlantic Review of Economics, Vol.02, pp. 1-14.

Ben – David, D. (1993). Equalizing Exchange: Trade Liberalization and Income Convergence, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.108 (3), pp.653 -679.

Buss, M. and Koniger, J. (2012). Trade and Economic Growth: A Re- examination of the Empirical Evidence, Hamburg Institute of International Economics (123), pp.1-24.

Chuang, Y. (1998). Learning by Doing, the Technology Gap and Growth, International Economic Review, Vol.39 (3), 697-721.
Clerides, SK. Lach, S. and Tybout, JR. (1998). Is learning by exporting important? Micro-dynamic Evidence from Colombia, Mexico, and Morocco, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 113(3), pp.903–947.

Coe, D., Helpman, E. and Hoffmaister, A. (1997). North-South R&D Spillovers, *Economic Journal*, Vol. 107, pp. 134-149.

Coe, D.and Helpman, E. (1995). International R&D Spillovers, European Economic Review, Vol. 39, pp. 859-887.

Coutinho, L. (2012). Determinants of Growth and Inflation in Southern Mediterranean Countries, MEDPRO Technical Report (10), pp. 1-33.

Darrat, A. (1999). Are Financial Deepening and Economic Growth Causality Related? , *International Economic Journal*, Vol. 13 (3), pp.19-35.

Dollar, D. (1992). Outward – Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs, 1975 - 1985, Economic Development and Cultural Change, Vol.40 (3), pp.523 – 544.

Fosu, Oteng- Abayie E. and Magnus, F. J. (2006). Bounding Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade, and Growth Relationships, *American Journal of Applied Sciences*, Vol.3 (11),
pp.2079-2085.

Giuliano, P and Ruiz-Arranz, M. (2005). Remittances, Financial Development, and Growth, IMF Working Paper (05/234), pp. 3-33.

Grossman, G. and Helpman, E. (1990). Comparative Advantage and Long-Run Growth. American Economic Review, Vol. 80, pp.796–815.

Grossman, G. and Helpman, E. (1991). Innovation and Growth in the World Economy. MIT Press Cambridge, MA.

Gwartney, J. Lawson, R. and Holcombe, R. (1998). The Size and Functions of Government and Economic Growth, Joint Economic Committee, pp.1-33.

Hakura, D. (2004). Growth in the Middle East and North Africa, IMF Working Paper (04/56), pp. 3-33.

Hasan, R., Quibria, M. G., and Kim, Y. (2003). Poverty and Economic Freedom: Evidence from Cross – Country Data, East-West Center Working Papers (60), pp.2-43.

Hassan, M. K. (2003). FDI, Information Technology and Economic Growth in the MENA Region, ERF Paper, pp.1-30.

Howitt, P. (2000). Endogenous Growth and Cross-Country Income Differences, American Economic Review, Vol. 90, pp 111–130.

Hsiao, C. (1986). Analysis of Panel Data, Cambridge: Cambridge University Press.

Huang, L. and Chang, S. (2013). Revisit the nexus of trade openness and GDP growth: Does the financial system matter? T*he Journal of International Trade & Economic Development*, pp.1-21.

Hussein, M. A. (2009). Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries, International Review of Business Research Papers, Vol. 5 (3), pp. 362-376.

Jongwanich, J. (2001). Workers' Remittances, Economic Growth and Poverty in Developing Countries Asia and the Pacific Countries, UNESCAP Working Paper (07/01), pp.1-25.

Keller, W. (2000). Do trade partners and technology flows affect productivity growth? , World Bank Economic review, Vol. 14, pp. 17-47.

Keller, W. (2004). International technology diffusion, *Journal of Economic Literature*, Vol.42 (3), pp. 752-782.

King, R. G. and Levine, R. (1993a). Financial Intermediation and Economic

Development, In C. Mayer and X. Vives (Eds.). Capital Market and Financial Intermediation, New York: Cambridge University Press, pp.156-196.

King, R. G. and Levine, R. (1993b). Finance and Growth: Schumpeter Might be Right, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.108 (3), pp.717 – 737.

Levine, R. and Renelt, D. (1992). A sensitivity analysis of cross-country growth regressions, American Economic Review, Vol. 82(4), pp.942–963.

Lucas, R. (1988). On the Mechanic of Economic Development. *Journal of Monetary Economics*, Vol.22, pp.3–42.

Madsen, J. (2009). Trade barriers, openness, and economic growth, *Southern Economic Journal*, Vol. 76(2), pp.397–418.

Makdisi, S. Fattah, Z., and Liman, I. (2005). Determinants of Economic Growth in the MENA Region, Arab Planning Institute Working Paper (03/01), pp.3-49.

Meek, N. (2003). Economic Freedom, Civil Reform, and Material Prosperity: An International Correlation Study, Libertarian Alliance & Nigel Meek (183), pp.1-12.

Morrisset, P. (2000). Foreign Direct Investment to Africa: Policies also Matter Transnational Corporation, Vol. 9 (2), pp.107-125.

Murinde, V. and Eng, F. (1994). Financial Development and Economic Growth in Singapore: Demand – Following or Supply – Leading?, Applied Financial Economics, Vol.4 (6), pp.391 – 404.

Narayana, M. R. (2001), Impact of Grants – in – Aid on Collegiate Education: Evidence and Implications of a Regional Study in India, Education Policy Analysis Archives, Vol.9 (21), pp.1-34.

Ncube, M., Anyanwu, J. and Hausken, K. (2013). Inequality, Economic Growth, and Poverty in the Middle East and North Africa (MENA), African Development Bank Group, Working Paper Series (195), pp.05- 28.

Rahman, M. A. and Salahuddin, M. (2010). The Determinants of Economic Growth in Pakistan: Does Stock Market Development play a Major Role?, Economic Issues, Vol. 15,pp.69-86.

Redding, S. (1999). Dynamic Comparative Advantage and the Welfare Effects of Trade, Oxford Economic Papers, Vol. 51, pp.15–39.

Rigobon, R and Rodrik, D. (2004). Rule of law, democracy, openness, and income: estimating the interrelationships, NBER Working Paper Series (10750), pp.1–28.

Rodriguez, F.and Rodrik, D.(1999). Trade policy and economic growth: A Skeptic's guide to the cross-national evidence, NBER Working Paper Series (7081), pp.1–80.

Rodrik, D. Subramanian, A. and Trebbi, F. (2004). Institutions rule: the primacy of institutions over geography and integration in economic development, *Journal of Economic Growth*, Vol.9, pp.131–165.

Rothstein, B. (2011). Quality of Government and Epistemic Democracy, Paper to be presented at the Workshop Epistemic Democracy in Practice to be held at Yale University, New Haven, pp.1-30.

Sachs, J. (1987). Trade and exchange rate policies in growth-oriented adjustment programs, NBER Working Paper Series (2226), pp.1–47.

Sachs, J., and Warner, A. (1995). Economic Reform and the Process of Global Integration. Brookings Papers on Economic Activity, pp. 1–118.

Sarkar, P. (2008). Trade Openness and Growth: Is There Any Link? J*ournal of Economic Issues*, Vol. 42, pp.763–785.

Srinivasan, T. G. (2002). Globalization in MENA: A Long Term Perspective, paper presented for the fourth Mediterranean Development Forum, Amman, Jordan- October 6-9, 2002.

Thornton, J. (1996). Cointegration, Causality and Export-led Growth in Mexico, 1895-1992, Economics Letters, Vol.50, pp.413–416.

Vamvakidis, A. (1998). Regional integration and economic growth, World Bank Economic Review, Vol.12 (2), pp.251–270.

Van den Berg, H .and Lewer, J. (2007). International trade and economic growth, M.E. Sharpe, Armonk, New York.

Wacziarg, R. (2001). Measuring the dynamic gains from trade, World Bank Economic Review, Vol.15 (3), pp.393–429.

Wacziarg, R. and Welch, K. (2008). Trade Liberalization and Growth: New Evidence, World Bank Economic Review, Vol.22 (2), pp. 187-231.

Walde, K. and Wood, C. (2004). The empirics of trade and growth: where are the policy recommendations? , International Economics and Economic Policy, Vol. 1 (2–3), pp.275–292.

Wassal, K. A. (2012). Foreign Direct Investment and Economic Growth in Arab Countries (1970-2008): An Inquiry into Determinants of Growth Benefits, *Journal of Economic Development*, Vol.37 (4), pp.80-100.

Yanikkaya, H. (2003). Trade Openness and Economic Growth: A Cross-Countries Empirical Investigation. *Journal of Development Economics*, Vol.72, pp. 57–89.

Young, A. (1991). Learning by Doing and the Dynamic Effects of International Trade. *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 106, pp. 369–405.